

شراء: أعضاؤه أبدوا إعجابهم بمكنونها الشعبي الذي يربط الماضي بالحاضر

وفد الأمم المتحدة زار قرية صباح الأحمد التراثية



شراء مقرها البعثة الأممية



شهادة تقدير يقدمها سيف الشلاحي لمتل الأمم المتحدة

قام وفد من مكتب الأمم المتحدة لدى دولة الكويت بزيارة إلى قرية الشيخ صباح الأحمد التراثية لمشوروث الشعبي الخليجي الواقعة في صحراء السللي (الكلو 59)، وضم الوفد ممثل الأسين العام للأمم المتحدة للمنق العام في دولة الكويت، طارق الشيخ، وأعضاء البعثة الأممية القمية في الكويت، وكان باستقبالهم

المشرف العام على القرية التراثية المستشار في الديوان الأميري محمد ضيف الله شرار، ومدير القرية سيف الشلاحي، وتقدّد الوفد الأممي خلال زيارته المواقع التراثية القديمة والحديثة، والأجنحة الثقافية الخليجية، والصرف الشعبية، والفعاليات والمسابقات. وحول هذه الزيارة قال المشرف العام على القرية للمستشار في الديوان الأميري محمد ضيف الله شرار في تصريح صحفي أن جولة وفد الأمم المتحدة في قرية الشيخ صباح الأحمد التراثية كانت بهدف الإطلاع على المكنون الثقافي والتراثي للقرية، حيث أبدى الوفد عن الإعجاب في القرية التي تربط بين الماضي والحاضر بما تضمه من متاحف ومواقع



الوفد الأممي خلال الزيارة



لكريم ممثل الأمم المتحدة

على أن تكون بداية الدراسة أول الشهر المقبل  
ناهد الشيخ: آخر موعد لتسجيل الطلبة  
المستمرين في «المتفوحة» 29 الجاري



ناهد الشيخ

2020 مؤكدة أنه لن يتم تسجيل أي طالب من الطلبة المستمرين بعد تاريخ يوم الأربعاء الموافق 29 / 1 / 2020، علماً أن يوم السبت 2020/2/1 سوف يكون أول يوم دراسي للفصل الدراسي الأول 2020/2021 وختمت الشيخ متمنية النوفيق والنجاح لجميع الطلاب والطالبات من منسبي الجامعة مؤكدة حرص الجامعة على تذليل كافة العقبات التي تواجه الطلبة وعلى تواجد الإرشاد الأكاديمي من أعضاء هيئة التدريس أثناء عملية التسجيل أنه من كافة طلبتنا الالتزام بأوقات التسجيل حسب الفئات المذكورة أعلاه.

التسجيل للمتأخرين دراسيا في تخصصات إدارة الأعمال يوم الثلاثاء 21 / 1 / 2020 على أن يكون كل من يوم الأربعاء الموافق 22 / 1 / 2020 تسجيل للطلبة المستمرين من جميع الفئات المذكورة أعلاه. وذكر الشيخ أن الطلبة الحاصلين على الإنذار الثاني والثالث والرابع في تخصص اللغة الإنجليزية وأدائها وتخصص تقنية المعلومات والحوسبة سوف يكون تسجيلهم وفق الإرشاد الأكاديمي يوم الخميس الموافق 23 / 1 / 2020 بينما سوف يكون تسجيل تخصصات إدارة الأعمال يوم الأحد الموافق 26 / 1 / 2020

صرحت رئيس قسم القبول والتسجيل في الجامعة العربية المفتوحة بدولة الكويت الاستاذة ناهد عثمان الشيخ أن عملية تسجيل الطلبة المستمرين للفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي 2019/2020 قد بدأ يوم الأربعاء 1/15/2020 وسوف يستمر لغاية 29 / 1 / 2020 مشيرة أن المتأخرين دراسيا في كل من تخصص تقنية المعلومات والحوسبة وتخصص اللغة الإنجليزية وأدائها والحاصلين على معدل تقطين وما فوق أو لديهم إنذار أكاديمي سوف تبدأ اليوم الإثنين 20 يناير 2020 بينما سوف يخصص

تتمت

نواب

وأوضح العبدساني أنه حال احتساب إيرادات النفط مع عائد الاستثمارات فإن ذلك سيشكل قاتنضا بالميزانية بالإضافة إلى صلاية الديتار الذي سيعزّز اقتصاد الدولة. وشدد على أن أي اتجاه حكومي لغرض ضربائ بالاحتصاصة، أو أي إجراء يمس جيب المواطن سيواجه بالاستجواب. ومطالب العبدساني بأن يتم توجيه الإصلاحات الاقتصادية إلى تحسين إدارة الموارد والتقليد بقواعد الميزانية، ومعالجة أوجه الهدر والتخلل وعدم النقل بين البنود والحد من مظاهر البذخ. كما طالب بتحويل 8 مليارات دينار من الأرباح المحجزة إلى الاحتياطي العام، مشيراً إلى أن مؤسسة التأمينات تدير أكثر من ١٠٠ مليار دولار من أموال المتقاعدين.

من جانب آخر كشف العبدساني أن لجنة الميزانيات تابعيت في اجتماعها أمس مع وزارة الكهرباء والماء، طلب التحقيق بشأن عقد يمس محطة كهربائية وشركتين متحالفتين والذي لم تستجب له الوزارة لمدة الشان.

أضاف أنه قبل شهرين تم إبلاغ اللجنة أن الوزارة أعطت جميع المستندات لديوان المحاسبة، ولذلك يتطلب من ديوان المحاسبة عمل الرقابة التامة على هذا العقد.

وأكد العبدساني أنه في حال عدم إتمام التحقيقات وتوجيه الاتهامات الصححية فإنه سيسجوب وزير الكهرباء والماء. من ناحيتها قالت رئيسة اللجنة المالية البرمائية الثانية صفاء الهاشم: إن تصريح وزير المالية حول الرواتب، يفنقد إلى الصفاقة السياسية، مؤكدة أنها لا تلوم من يعزّم تقديم استجواب بهذا الشأن.

وأوضحت الهاشم أن العجز في الميزانية العامة تقديري ولا يمكن أن يصل إلى 9 مليارات، وهو من 3 إلى 4 مليارات، ولكن وزيرة المالية مريم العقيل استفتت الشارع بقولها قد تلجا إلى الرواتب، مضيفة في خطابها إلى الوزيرة العقيل: «حأنك تكبير يا وزيرة المالية، والحديث عن تقنين الرواتب غلطة كبيرة».

وحول اجتماعها مع وفد صندوق النقد الدولي، أوضحت الهاشم أنه جرى خلال الاجتماع التباحث حول أهم التحديات التي تواجه الكويت، مشيرة إلى أنهم اختاروا الشخص الخطأ، لا سيما أننا أدري بمشاكلنا ونحن دولة أحادية الدخل. إذ قلت لهم أننا لسنا بحاجة أن نشرح لكم مشاكلكم لتقديم اقتراحات لا تحلّق ولدينا عقل وطنية نيرة وخصوصا سمو رئيس الوزراء الجديد.

أضافت: ناقشنا والوفد الفني المنطقة الاقتصادية الشمالية، وأنشأنا فريقين من اللجنة المالية والحكومة لتتقيق القانون، إذ أن هناك خلافا على 14 إلى 16 مادة من أصل 53 مادة، ونريد عرضا كافيا يشرح ما هي الشركات العالمية التي وافقت على المشاركة في المشروع؟

وشددت على ضرورة الاهتمام بالمواثي التي من الممكن أن ندر عليها المليارات، مؤكدة أن «العجز سببه الفساد الحكومي على مدى تسع سنوات ماضية».

بدوره ذهب النائب شعيب المؤيزري إلى أن جميع المعطيات تدل على عدم وجود عجز مالي، معتبراً أن الهدف من الإعلان عن وجود عجز هو «إشاعة الفلق وشغل الرأي العام عن قضايا أخرى حيوية».

وقال المؤيزري إن هناك ثباتاً في الآراء بخصوص العجز بين من يعتقد أن الحكومة صادقة، ومن يرى المبالغة في تصوير الوضع المالي، مؤكداً أن «كل المعطيات تدل على عدم وجود ذلك العجز».

ولفت إلى «أن الحكومة تكرر دائماً هذا الموضوع حتى تجعل المواطن يشغلون فقط بمسير روايتهم، وتجعلهم يشاءون دائماً أن كانت الحكومة ستفرض ضرائب أم لا، فضلاً عن محاولة تبرير لجونها لاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية».

وأعرب عن اعتقاده بأنه «هناك هدفا أكبر وهو تمرير برامج الخصخصة بدعوى الشراكة وتفعيل القطاع الخاص، بدءاً من خصخصة التعليم لم الرعاية الصحية، مشيراً إلى أن استمرار

التصويت وقوفاً.

ويقضي المشروع لمقترح بأن «يحظر على الحكومة بوزاراتها ومؤسساتها العامة والشركات المطوكة لها إستيراد مادة الغاز من إسرائيل»، وبإحالتها على الحكومة لوضعه بصيغة مشروع قانون وتقديمه إلى مجلس النواب.

وبعد أن وقف أغلب النواب، قال الطراونة في الجلسة التي بثها التلفزيون الأردني مباشرة بحضور رئيس الوزراء عمر الرزّان «الأغلبية مع تحويله إلى الحكومة لتسير فيه وإعطائه صفة الاستعجال».

ويعمّج هذا التصويت فإن على الحكومة إرسال مشروع قانون مجلس النواب للتصويت عليه.

وعقدت الجلسة بعد مذكرة مرسلة إلى المجلس بتاريخ 58 نائبا من أصل 130 في المجلس الشهر الماضي.

وشارك مئات الأردنيين الجمعة في تظاهرة وسط عمان مطالبين بإلغاء الإنفاق رافعين لافتات كتب عليها «إن نرهن أنفسنا لاحتلال، وإن تكون شركاء في الجريمة»، و«غاز العدو احتلال»، و«اتفاق العار، استعمار».

ويرتبط الأردن والاحتلال الإسرائيلي بمعاهدة سلام منذ عام 1994 وتشمل أيضا العلاقات الاقتصادية، ولكن العلاقات ليست بأفضل أحوالها.

ودافعت الحكومة الأردنية عن الاتفاق قائلة أنه سيوفر 600 مليون دولار سنوياً من نفقات الدولة في مجال الطاقة.

وتؤكد شركة الكهرباء الأردنية إن التعاقد مع شركة «نويل اينرجي» كان «الخيار الأخير بعد انقطاع الغاز المصري»، مشيرة إلى أن ديونها المتراكمة بلغت حوالي 5.5 مليار دينار «حوالي ثمانية مليارات دولار».

وخررت وزيرة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية هالة زواتي الشهر الماضي من أن ثمن العودة عن اتفاقية الغاز الإسرائيلي يبلغ 1.5 مليار دولار، ويدفع مرة واحدة كشرط جزائي.

وأعلنت شركة الكهرباء الوطنية «الملوكة بالكامل للحكومة الأردنية» في الأول من الشهر الحالي عن بدء الضخ التجريبي للغاز الطبيعي المستورد إسرائيل، مشيرة إلى أن «الضخ التجريبي يستمر لمدة ثلاثة أشهر، وفقاً للمتطلبات الفنية والعقدية بين الجانبين».

ولا تلقى اتفاقية الغاز بين الأردن وإسرائيل منذ توقيعها قبل نحو أربعة أعوام قبولاً في الأوساط الشعبية والبرلمانية.

«رويترن»: شركات طيران

تؤكد أيضا أنها تتخذ كل الاحتياطات اللازمة للحفاظ على سلامة الركاب.

وغيرت شركات طيران دولية كثيرة بما فيها لوفتهانزا والخطوط الجوية الفرنسية «إير فرانس» والخطوط الجوية السنغافورية «كوانتاس» مسار رحلاتها لتلافي العراق وإيران منذ الضربات الجوية التي وقعت هذا الشهر.

وغيرت بعض شركات الطيران في المنطقة أيضا مساراتها، حيث أعادت شركة طيران الخليج البحرية توجيّه رحلات أوربية بعيداً عن المجال الجوي العراقي وتسيير رحلات عبر مسارات أطول وأكثر استهلاكاً للوقود فوق السعودية ومصر.

وطالبت السلطات الإماراتية طيران الإمارات والاتحاد للطيران وفلاي دبي والعربية للطيران هذا الشهر بتقييم مخاطر مسارات الرحلات، إلا أنها قالت إن الأمر يعود لشركات الطيران في اتخاذ القرار النهائي بشأن المسارات التي تخارها.

وقال استشاري الملاحة الجوية المستقل جون ستريكلاند: «تواجه شركات الطيران بالخليج تحدياً كبيراً لكن ذلك لا يعني إمكانية المجازفة بتحمل المخاطر حتى وإن كان هذا يلحق الضرر بنموذج الأعمال».

وعدم دفعهم للمناض المباغ. وأساءت «نزاهة»، إنه وبعد استيفاء كل الإجراءات وجمع الاستدلالات وسماع إغادات الشهود والاستعلامات من الجهات الحكومية والتي أجريت بمعرفة قطاع كشف الفساد والتحقيق والتي تشير بين طياتها شبهة جرمية اختلاس المال العام قامت بإحالة الأوراق إلى النائب العام. وأكدت «نزاهة»، عزمها على مواصلة الجهود والإجراءات بشأن فحص وجمع الاستدلالات والتحريات في جميع البلاغات الجدية التي ترد إليها، مشيرة إلى أنها تضمن دائماً دور المبلغين في ممارسة دورهم في مساعدة الهيئة للوصول إلى المعلومات اللازمة عن وقائع الفساد وملزمة في نفس الوقت بتوفير أقصى درجات الحماية والسرية اللازمة لهم والتي فرضها القانون واللائحة التنفيذية.

وزير التربية

ة ستعطي احتياجاتها من الكوادر البشرية بإعطاء المواطنين الأولوية في التعيين وهذا مبدأ لا يمكن أن نتخلى عنه.

مراسمين في مكتبه بوزارة التربية، إنه استقبل مجموعة كبيرة من المراجعين واستمع إلى مطالبهم وكان بعضها مستحقاً، لافتاً إلى أنه كان على تواصل مباشر مع الوكلاء والمدراء وحتى المراقبين لإنهاء المطالبات المستحقة، ومبينة أن بعض الشكاوى كان لها أثر إيجابي حيث تمت الاستفادة منها للمستقبل.

قمة برلين

وقت متأخر من مساء أمس، إن زعماء العالم توصلوا لاتفاق بشأن مسودة بيان حول الأزمة.

ونائي تلك الدعوة بعد أن أغلق رجال قبائل كل المرافى النفطية في شرق ليبيا، احتجاجاً على استعمال مواردها في تسليح الميليشيات في العاصمة الليبية طرابلس من قبل حكومة الوفاق، بحسب زعمهم.

وتعترف المسودة التي ستناقش خلال القمة، كذلك بالمؤسسة الوطنية الليبية للنفط في طرابلس باعتبارها الكيان الشرعي الوحيد المسموح له بيع النفط الليبي.

وطالب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، بـ«الكف» عن إرسال مقاتلين سوريين موالين لتركيا إلى طرابلس دعماً للحكومة التي تعترف بها الأمم المتحدة.

وقال ماكرون «يجب أن أقول لكم إن ما يلقيني بشدة هو وصول مقاتلين سوريين وأجانب إلى مدينة طرابلس، يجب أن يتوقف ذلك».

ودعا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، المشرع خليفة حفتر، إلى وضع حدّ لسلوكه «العائني» بما يسمح بتسوية النزاع في ليبيا، وذلك خلال لقائه نظيره الروسي في برلين.

ونقلت وكالة أنباء «الأناضول» التركية عن أردوغان قوله أثناء لقاء مع فلايمير يونين قبيل افتتاح القمة، «من أجل التوصل إلى حل سياسي وتنفيذ مراحل أخرى من الحل، ينبغي على حفتر أن يوقف سلوكه العدائي».

وأضاف أردوغان «يجب ضمان وقف إطلاق النار واستئناف العملية السياسية خلال قمة برلين حتى يتم تحقيق السلام في ليبيا».

النواب الأردني

ومدته 15 عاماً. وفي بداية الجلسة تلا رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب عبدالمجيد العودات مقترح مشروع القانون، ثم طلب رئيس المجلس عاطف الطراونة من النواب المؤيدين للنص

إحالة رئيس